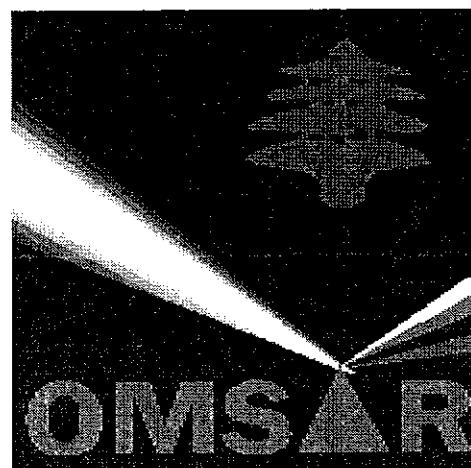


٢٠١٥/٩/٣

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة

لشؤون التنمية الإدارية



---

الجمهورية اللبنانية  
بطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية

---

مبادرة تطوير بطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية

في لبنان عبر المساعدة التقنية للبعثة الماليزية

تقرير موجز

٩ آب, 2009

أعدته:

وحدة التعاون الفني

٢٠١٥/٩/٣



## الفهرس

3	تمهيد
3	المنهجية وطريقة المقاربة
4	1. التعاون الماليزي - اللبناني
4	1.2 الوفد اللبناني في ماليزيا
5	1.الزيارة الختامية للبعثة الماليزية إلى بيروت
5	2. التسليم النهائي - طلب تقديم العروض
5	2.1 نطاق المشروع التجاري
6	2.2. استراتيجية تنفيذ المشروع
7	2.3. كلفة المشروع التجاري
7	3. الخطوات التالية

**تمهيد**

تم إسناد مبادرة بطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية في لبنان إلى برنامج المساعدة التقنية الماليزية.

وفي آذار 2008 تم تعيين مؤسسة التنمية المتعددة الوسائل الماليزية The Multimedia Development Corporation (MDEC) ومساعدتها الاستشاري، مركز MSCTC MSC Technology Centre Sdn Bhd ، كي يأخذوا مجتمعين المشروع على عاتقهم. ويتطلب هذا المشروع القيام بتقييم وتوصية مستقلين لاحتياجات الازمة لوضع دفتر شروط شامل لتنفيذ مشروع البطاقة الذكية.

وقد تم اعتماد مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية كجهة قيادية تمثل الجمهورية اللبنانية في هذه المبادرة.

**المنهجية وطريقة المقاربة**

يتتألف المشروع من خمس مراحل تشمل تقصي الحقائق، وتحديد النطاق، تعريف الاحتياجات، وصياغة الاستراتيجية، وبالتالي، إعداد طلب تقديم العروض. وتشكل المرحلة التالية جزأاً من مرحلة التنفيذ أو الإنجاز وهي تشمل التكليف والتنفيذ الفعلي للمشروع. وقد تضمن المشروع كذلك مراحل إدارة التغيير ونقل التقنيات ونقل المعرفة لضمان الحصول على الموافقة والدعم من الجهات المعنية ولضمان استدامة المشروع وقابلية استمراره على المدى الطويل.

تتألف مخرجات (deliverables) المشروع من أربعة (4) تقارير رئيسية وهي:

رقم	المخرجات	التوصيات
1.	التقرير الأولي	وثيقة تحدد نطاق ومنهجية الإدارة، المخرجات، والأنشطة، والمعالج، والهيكلية التنظيمية للمشروع. كما تتضمن هذه الوثيقة أيضاً: <ul style="list-style-type: none"><li>• فهم أولى للحكومة الإلكترونية اللبنانية وقطاع الرعاية الصحية</li><li>• تقييم جاهزية أصحاب المصلحة مع التركيز على التحديات والفرص المحتملة</li></ul>
2.	التقرير ما قبل النهائي	تصميم نظري لبطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية، قائمة بالشروط الوظيفية وغير الوظيفية لبطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية، التوصيات باستراتيجية فعالة للتنفيذ تشمل إدارة التغيير وخطط لنقل التكنولوجيا.
3.	تقرير تمهدى	توصيات بالشكل والمواصفات لدفتر شروط بطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية.
4.	التقرير النهائي	دفتر شروط شامل لبطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية.

## 1. المقدمة

### 1.1 التعاون الماليزي - اللبناني

يأتي التسلسل الزمني للمشروع على النحو التالي:

- 28 آذار 2007 - إجتماع بين رئيس الوزراء اللبناني ورئيس الوزراء الماليزي خلال القمة العربية في الرياض.
- 30 آذار 2007 - "لبنان يلتقي تأكيدا حول المساعدات التقنية الماليزية"، مقال نشر في "ستار" ماليزيا
- 20 آب 2007 - وصول بعثة تقصي الحقائق من قبل MDEC و MSCTC وبمساعدة من وزارة الدولة للتنمية الإدارية لإجراء دراسة أولية حول إمكانية استخدام بطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية في معاملات الحكومة الإلكترونية
- 24 آب 2007 - يعرب رئيس الوزراء اللبناني عن اهتمامه في أن تمول الحكومة الماليزية مبادرة بطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية تمويلا كاملا
- 5 أيلول/سبتمبر 2007 - وزير العلوم والتكنولوجيا والتجديد في ماليزيا سري جمال الدين جرجس يطلع رئيس وزراء ماليزيا على التقدم المحقق في أعمال مبادرة بطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية للبنان
- 31 تشرين الأول/اكتوبر 2007 - التصديق على مذكرة التفاهم بين MDEC ووزارة الدولة للتنمية الإدارية التي نصت على التعاون لتشجيع وتعزيز تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطرورة في الجمهورية اللبنانية.
- 5 كانون الأول/ديسمبر 2007 - اجتماع مع أحمد الحريري، مدير المكتب الإقليمي لتمويل المشاريع في البنك الإسلامي للتنمية في كوالا لامبور.
- 24 آذار 2008 - إرسال فريق عمل ماليزي إلى بيروت لتحديد متطلبات المشروع
- 7 أيار 2008 - تقديم مسودة التقرير الأولي
- 9 حزيران 2008 - موافقة وزارة الدولة للتنمية الإدارية خطيا على التقرير الأولي (بعد عدة مداولات)
- 6 تشرين الأول 2008 - تقديم مسودة التقرير ما قبل النهائي
- 19 كانون الثاني/يناير 2009 - تقديم التقرير ما قبل النهائي
- 2 آذار 2009 - وصول البعثة الماليزية إلى بيروت
- 15 نيسان 2009 - وصول البعثة اللبنانية إلى ماليزيا وقد ضمت ممثلي عن وزارة الصحة العامة ووزارة الداخلية والبلديات وتعاونية موظفي الدولة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووزارة الدولة للتنمية الإدارية
- 11 أيار 2009 - البعثة الماليزية في بيروت لعرض التمودج
- 15 أيار 2009 - الوفد الماليزي يعرض التمودج على المدراء العامين المعينين
- 16 أيار 2009 - الوفد الماليزي يعرض التمودج على رئيس مجلس الوزراء
- 23 حزيران 2009 - تقديم وثيقة تعريف المشروع مع توزيع التكلفة المقترن وخطة للجدول الزمني.
- 9 تموز 2009 - تقديم مسودة طلب تقديم العروض
- 21 تموز 2009 - وزارة الدولة للتنمية الإدارية تراجع طلب تقديم العروض وترسله إلى ماليزيا وإلى الجهات المعنية اللبنانية
- 24 تموز 2009 - الفريق الماليزي يرسل رده إلى وزارة الدولة للتنمية الإدارية (لم يتم معالجة المسائل العالقة بعد)
- 27 تموز 2009 - وزارة الدولة للتنمية الإدارية تطلب المزيد من التفاصيل حول بنود توزيع الكلفة
- 31 تموز 2009 - وزارة الدولة للتنمية الإدارية تعقد اجتماعا مع وزارة الداخلية (الأحوال الشخصية) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للتوصل إلى لائحة بالمتغيرات بهدف حساب الكلفة
- 3 آب 2009 - عقد اجتماع جديد مع الجهات المعنية بالتمودج لأخذ قرار بشأن قائمة المتغيرات بهدف حساب التكلفة
- 23 أيلول 2009 - تسليم طلب تقديم العروض النهائي من الوفد الماليزي.

### 1.2 الوفد اللبناني في ماليزيا

تألف الوفد اللبناني من السيد انور ضو المدير العام لتعاونية موظفي الدولة، والسيدة سوزان خوري رئيس مصلحة النفوس العامة في وزارة الداخلية، والسيد سعيد عقور مدير تكنولوجيا المعلومات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والسيد علي روماني مبرمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وزارة الصحة العامة، والسيدات تانيا زاروبى، مديرية رئيسية لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وزارة الدولة للتنمية الإدارية، والسيدات مایا جاجه مديرية مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في

وزارة الدولة للتنمية الإدارية. وقد توجه الوفد إلى ماليزيا في الخامس عشر (15) من نيسان/أبريل 2009 لمناقشة نموذج بطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية وإجراء التعديلات عليه. والجدير بالذكر أن ممثلاً عن البنك الإسلامي كان حاضراً خلال زيارة البعثة اللبنانيّة وقد ساهم في تطوير النموذج.

### 1.3زيارة الختامية للبعثة الماليزية إلى بيروت

أسفرت زيارة البعثة اللبنانيّة عن مهمة جديدة ونهائيّة للفريق الماليزي في بيروت في 11 من أيار / مايو 2009 وذلك لعرض النموذج على جميع أصحاب المصالح وعلى رأسهم رئيس مجلس الوزراء السيد فؤاد السنّور، ومعالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية السيد إبراهيم شمس الدين والمدراء العامين المعنيين بهذا النموذج.

## 2. التسلیم النهائي - طلب تقديم العروض

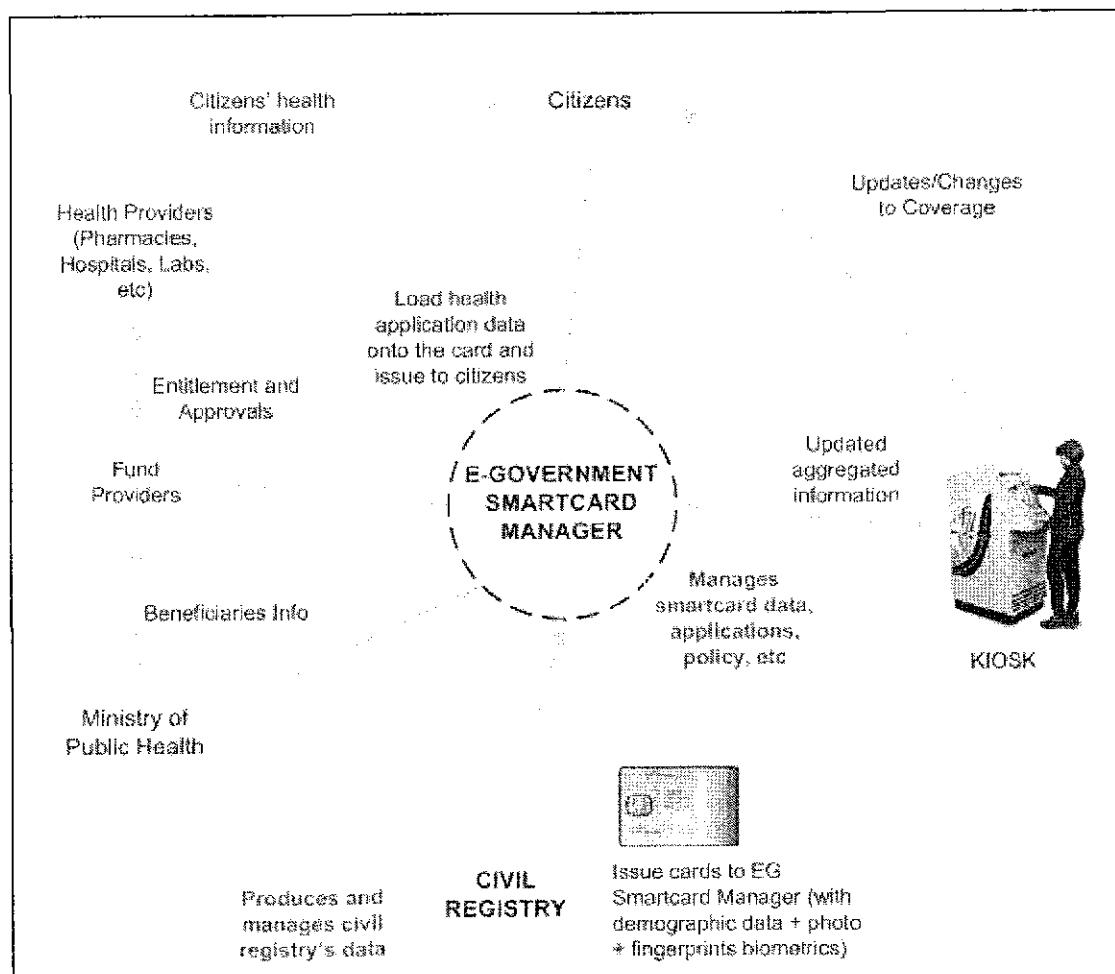
تم تسليم المخرج النهائي على شكل مسودة طلب تقديم العروض في 24 تموز/يوليو 2009. وضم طلب تقديم العروض نطاق المشروع التجاري مع مخرجاته الأساسية، وتجري حالياً مراجعته من قبل جميع المعنيين. ويبقى التواصل قائماً بين جميع الأطراف بغية التوصل إلى طلب تقديم عروض نهائي.

### 2.1 نطاق المشروع التجاري

يرسم هذا القسم الخطوط العريضة لنطاق التنفيذ التجاري لمشروع بطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية في لبنان:

- تستهدف بطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية بداية 1.2 مليون مستفيد من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وسيجري تطبيقها في المراحل اللاحقة على مستوى الدولة كلها لتنمية احتياجات باقي الصناديق الضامنة للخدمة الصحية بما يعطي ما يقارب الـ 2.8 مليون مستفيد إضافي.
- وقد تم اختيار مستشفيين للمشاركة في المرحلة التجريبية حيث سيتم تشغيل برنامج التمويل الصحي للتمكن من استخدام بطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية. وسيزيد برنامج التمويل الصحي من فعالية البنية التحتية الحالية للمطالبات الممكّنة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- وستركز بيانات بطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية على البيانات الموجودة في سجلات الأحوال الشخصية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من دون زيادة آية انتسابات إضافية.
- ويجب أن يتم عملية طباعة بطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية وتشفيـر الرقاقة في بيـنة آمنـة وـمـامـونـة. وسيـتم بنـاء مرـكـز تـخصـيـص مرـكـزـي لـهـذا الغـرض يـكـون بـاـدـارـةـ المـيـرـيـةـ العـامـةـ لـلـأـحـوـالـ الشـخـصـيـةـ. وـسـوـفـ يـتـطـلـبـ هـذـاـ الـأـمـرـ أـنـ تكونـ طـبـاعـةـ الـعـلـوـمـ الـشـخـصـيـةـ وـأـخـذـ الـبـصـمـاتـ فـيـ مـرـكـزـ الـمـديـرـيـةـ الـعـامـةـ لـلـأـحـوـالـ الشـخـصـيـةـ.
- وسيـتم إـنشـاءـ نـظـامـ إـداـرـةـ مـرـكـزـيـ لـلـبـطاـقـةـ لـلـتـعـقـبـ وـإـداـرـةـ بـطاـقـةـ الـحـكـومـةـ الـإـلـكـتـرـوـنـيـةـ الـذـكـيـةـ. وـيـجبـ أـنـ يـجـيزـ هـذـاـ النـظـامـ لـمـصـدـرـ الـبـطاـقـةـ إـداـرـةـ التـارـيخـ الـكـامـلـ لـلـبـطاـقـةـ الـذـكـيـةـ، وـإـسـتـجـابـةـ بـشـكـلـ كـامـلـ لـآـخـرـ التـطـورـاتـ فـيـ مـيدـانـ الـطـاقـاتـ الـذـكـيـةـ.
- وـتـمـكـيـنـاـ لـتـبـادـلـ بـيـانـاتـ صـنـدـوقـ الـخـدـمـاتـ الـصـحـيـةـ بـيـنـ الصـنـادـيقـ الـضـامـنـةـ وـمـدـيـرـ بـطاـقـةـ الـحـكـومـةـ الـإـلـكـتـرـوـنـيـةـ الـذـكـيـةـ، سـيـتمـ تـطـوـيرـ شـبـكـةـ مـعـلـوـمـاتـ لـصـنـدـوقـ الـخـدـمـاتـ الـصـحـيـةـ لـتـرـبـيـطـ بـيـنـ جـمـيعـ الصـنـادـيقـ الـضـامـنـةـ وـمـدـيـرـ الـمـشـرـوـعـ. وـسـتـوـفـ هـذـهـ الشـبـكـةـ عـلـيـةـ تـكـمـلـةـ تـكـمـلـةـ صـنـادـيقـ الـضـامـنـةـ وـسـتـوـمـ فـيـ الـوـقـتـ عـيـنـهـ الـأـمـنـةـ لـتـبـادـلـ بـيـانـاتـ بـيـانـاتـ الـمـشـارـكـةـ.
- وـفـيـ إـطـارـ مـبـادـرـةـ بـطاـقـةـ الـحـكـومـةـ الـإـلـكـتـرـوـنـيـةـ الـذـكـيـةـ، يـعـطـىـ الـمـسـتـفـيدـ مـنـ صـنـدـوقـ الـخـدـمـاتـ الـصـحـيـةـ الـخـيـارـ لـتـحـبـيـثـ بـيـانـاتـ الـصـحـيـةـ الـشـخـصـيـةـ عـلـىـ الـبـطاـقـةـ الـذـكـيـةـ لـأـغـرـاضـ حـالـاتـ الطـوارـىـ وـالـرـعـاـيـةـ الـصـحـيـةـ. كـمـاـ سـيـتمـ إـعـدـادـ بـيـنـةـ تـحـتـيـةـ فـيـ الـمـسـتـشـفـيـاتـ الـحـكـومـيـةـ وـالـخـاصـيـةـ، مـعـ إـمـكـانـيـةـ توـسيـعـهـاـ لـتـشـمـلـ الصـيـدـلـيـاتـ وـمـخـبـرـاتـ الـرـعـاـيـةـ الـصـحـيـةـ لـتـسـيـرـ الـحـصـولـ عـلـىـ الـبـيـانـاتـ الـصـحـيـةـ وـتـحـديـثـهـاـ عـلـىـ بـطاـقـةـ الـحـكـومـةـ الـإـلـكـتـرـوـنـيـةـ الـذـكـيـةـ.

ويحدّد نطاق بدء استخدام بطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية للتطبيقات الصحية في لبنان كما هو مبين في الرسم البياني التالي.



## 2.2. استراتيجية تنفيذ المشروع

يتم تنفيذ هذا المشروع على مراحل. المرحلة الأولى منه هي المشروع التجريبي. وقد أوصى الفريق الماليزي أن تمت المرحلة التجريبية لفترة سنتين التي ستكون مهلة كافية لبدء المشروع وكسب الخبرة قبل التنفيذ على مستوى الدولة. أما فترة الصيانة فتمتد على سنة واحدة بعد سنتي المشروع التجريبي وتتم خلالها المراجعات والتحسينات. ويتم أيضاً خلال هذه الفترة التخطيط لتعيم المشروع.

وقد وافقت لجنة العمل على أن تكون المعايير التالية خاصة بالمشروع التجريبي:

- تتولى المديرية العامة للأحوال الشخصية إصدار بطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية؛
- يكون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هو الجهة المسؤولة للمرحلة التجريبية؛
- سيتم إشراك مستشفيين متعاقدين مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- إنشاء مركز بطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية.

تمتد خطة التنفيذ التجاري المقترحة هذه على فترة 3 سنوات.

### 2.3. كلفة المشروع التجاري

تقدر تكاليف عملية التنفيذ التجاري التي ستنفّذ 1.2 مليون مستفيد من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمبلغ 33.7 مليون دولار أمريكي. وتتضمن هذه التكاليف أنشطة تنفيذ البيانات في المديرية العامة للأحوال الشخصية، وتشمل المعدات والبرمجيات وتكنولوجيا التطوير. ويأتي تصنيف التكاليف على النحو التالي:

2.5

النكلفة (USD)	المكونات	الإدارة/الوكالة
4,000,000	نظام تطبيق البطاقة الذكية - عملية تطبيق البطاقة الذكية	المديرية العامة للأحوال الشخصية
3,000,000	نظام إنتاج البطاقة الذكية - إنتاج البطاقة الذكية	
10,800,000	بطاقات ذكية بقيمة 9 دولارات الواحدة لـ 1.2 مليون تحويل البيانات - لتنقية وتحديث البيانات الموجودة سواء من نظم أو الذليل	
2,000,000		
300,000	بيانية مدير بطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية.	ممول الصندوق
200,000	النظام الفرعي لبطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية -- القراءة بيانات البطاقة وتحديثها (إذا لزم الأمر) ، للشرع في تطبيق البطاقة الذكية	
500,000	تعديل النظام الحالي -- قراءة البطاقة الذكية وإيجاد المعلومات. النظام الفرعي للبطاقة -- لتحديث المعلومات الصحيحة في البطاقة الذكية	التسهيلات الطبية
1,000,000	مدير بطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية	مدير بطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية
2,000,000	نظام البطاقة الذكية	
1,000,000	خدمة المساعدة	
900,000	شبكة المعلومات	جهات أخرى
4,000,000	إدارة البرنامج	
3,000,000	إدارة التغيير	
1,000,000	المصاريف المتقطعة	
<b>33,700,000</b>		<b>المجموع</b>

تم استئناف التكاليف المقدرة من تجربة البائعين الماليزيين المشاركون مع فرضيات إتمام جميع أعمال التطوير في ماليزيا.

### 3. الخطوات التالية

حيث أن تكاليف المشروع التجاري الواردة أعلاه تُعد ضخمة جداً بالنسبة للبنان، يُعقد حالياً المزيد من الاجتماعات مع المديرية العامة للأحوال الشخصية في وزارة الداخلية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتحديد نطاق هذا المشروع، بحيث سيشمل النطاق المحدد مجموعة صغيرة من المستفيدين من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، حيث تبلغ التكلفة المبنية في طلب تقديم العروض نسبة عالية جداً، طلب من الفريق الماليزي تزويدنا تفصيلاً أكثر تفصيلاً لتوزيع التكاليف.

ويجري أيضاً عقد اجتماعات للتحقيق في احتمال استخدام أجهزة الصراف الآلي الموجودة وشبكاتها المتوفّرة في المناطق اللبنانية لتحديث بيانات البطاقات التي يديرها مركز بطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية. كما يجري التشاور مع أوجيرو لبحث إمكانية استخدام شبكة خاصة لنقل البيانات.

وتقوم وزارة الدولة للتنمية الإدارية حالياً بدراسة مختلف الاحتمالات لإنشاء مركز بطاقة الحكومة الإلكترونية الذكية لضمان تأسيس متين وتشغيل ونفوذ سليمين.

وكذلك تجري دراسة كل ما تقدم ذكره لتفاهم نطاق المرحلة التجريبية في محاولة لتقديم طلب الحصول على ميزانية أصغر من البنك الإسلامي على شكل منحة وأخيراً الحصول على قرض لتوسيع نطاق تنفيذ المشروع.